الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر

Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP)

الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر
Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP)

- سعيا لتنفيذ أهداف الألفية وبخاصة ما يتعلق بالقضاء على الفقر، فرضت المؤسسات الإنمائية الدولية على الدول النامية العديد من الشروط لتقديم مساعداتها الإنمائية والتمويلية، منها مدى التزام الدولة بانتهاج سياسات وخطط وبرامج (ورقة استراتيجية) لمواجهة الفقر،(PRSP) .
- وقد التزمت الدول النامية بذلك دعما لتماسكها الاجتماعي من جانب واستيفاءا للاشتراطات الدولية من جانب أخر.
- «**الورقة الاستراتيجية هي عملية تعلم مستمرة** ، لتحسين الأداء في جميع مراحل الاعداد».

- ويتوقع من الحكومات عند إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر **"أن تبين بوضوح الصلات بين سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها الحكومات وألاهداف الإنمائية المتفق عليها التي من المقرر بلوغها بحلول عام 2015.**
- وإضافة إلى ذلك، ينبغي لوثيقة الورقة الاستراتيجية أن تبين الاستخدام المقترح للموارد الموجهة للحد من الفقر.
- وفي هذا الإطار نعرض للهيكل الأساسي لتكوين الورقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر، التي أصبحت متطلب أساسي من متطلبات التعامل مع المؤسسات الدولية، وموضع للعمل المجتمعي المنهج.

- **تصف الورقة إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء، الرؤية طويلة الأمد للبلد المعني تجاه خفض الفقر من خلال:-**

(1) قيام حكومات البلدان منخفضة الدخل بإعداد هذه الورقة بالتشاور مع مختلف أصحاب المصالح المباشرة مثل :

- **"المجتمع المدني،**
- **والقطاع الخاص،**
- **أحزاب ونقابات واتحادات ....).**

(2) تحديد مجموعة من الأهداف أو المحاور التي يتم التحرك عبرها لتخفيض إعداد الفقراء وذلك على مستويات :-

- الاقتصاد الكلي.
- الهياكل الأساسية للاقتصاد والمجتمع.
- السياسات الاجتماعية.

(3) تحديد احتياجات التمويل الخارجي لتحقيق هذه الأهداف :-

- القروض – المنح – المساعدات التي يقدمها البنك الدولي والمانحون الآخرون).

(4) ويقوم البنك (والجهات المانحة الأخرى)، بتكييف مساعداتهم مع أولويات وأهداف هذه الدول (ووفقا لمساهمة تلك الجهود في تحقيق أهداف الألفية).

مزايا ومكاسب اعداد هذه الورقة

- استخدمت بلدان عديدة "الورقة الإستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء" لمواجهة مشكلات اقتصادية بحتة مثل : مناخ الاستثمار - تشجيع القطاع الخاص - تحسين نظام الحكم والحد من الفساد.
- **كما اظهر تحليل الفقر في تجارب تلك الدول انصباب تركيز معظم هذه البلدان في تصديها لخفض أعداد الفقراء إلى اولوية القضايا والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي والمناطق الريفية مع التشديد على الحاجة إلى الاستثمار في الخدمات الأساسية الرئيسية (الرعاية الصحية والتعليم)، وذلك تنفيذا لهذه الإستراتيجيات.**

- وفي إطار محاولة فرض تبني الدول النامية والفقيرة لاستراتيجيات خفض الفقر، تشترط كل من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، على الدول النامية/الفقيرة:-
- وجود هذه الوثيقة الإستراتيجية للحصول على المساعدات من خلال البنك الدولي عبر المؤسسة الدولية للتنمية ، او من صندوق النقد الدولي عبر برنامج تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء.
- كما تشترط أن تُكمل تلك الدول ما لا يقل عن سنة من الأداء بعد إعداد الورقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر، وذلك بهدف التأهل لتخفيف عبء الديون المتراكمة.

حجم الورقة الاستراتيجية

يؤكد الفهم المتطور لظاهرة الفقر، اتسامها بتعدد أبعادها،

- فالفقر ظاهرة تؤثر وكذلك تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة مثل السياسات المالية والنقدية وسياسات الاستثمار والتشغيل، والهيكل الصناعي والزراعي، وسياسات الحماية الاجتماعية ، المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة....
- **وهو الأمر الذي يفرض على الورقة التصدي الى العديد من القضايا والمسائل المؤثرة على ظاهرة الفقر**، (ومن ثم توقع زيادة حجمها).

الورقة المرحلية لإستراتيجية الحد من الفقر - IPRSP

Interim Poverty Reduction Strategy Paper -

يتم إعداد الورقة الاستراتيجية على أساس إعداد ورقة مرحلية ممهدة لإعداد الورقة النهائية، حيث يتم الارتقاء من المرحلية إلى النهائية عبر النقاش والتداول للأفكار والآراء المجتمعية وكذلك الدولية.

الهدف من الورقة المرحلية.

- أن تكون بمثابة دليل لإعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر الكاملة،
- وبمثابة جسر يربط بين الأهداف طويلة الأجل للورقة وبين حاجات البلد في الأجل القصير إلى التمويل وتخفيف عبء الديون الخارجية.
- وتمهد الورقة المرحلية السبيل لتأهل البلد لبلوغ "نقطة القرار" التي يليها دعم مرحلي (أو قرض) يقدم إلى الحكومة من صندوق النقد

وتتضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر المرحلية ما يلي:

- التزام الحكومة بالحد من الفقر من خلال مدى زمني محدد.
- الالتزام بعملية تشاور بحيث توضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر الكاملة بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الدائنين والمانحين الدوليين؛
- الالتزام بوضع إطار في مجال الاقتصاد الكلي ومصفوفة في مجال السياسة العامة لمدة ثلاث سنوات يركزان على الحد من الفقر من خلال إحداث نمو أسرع. **والمصفوفة هي أساساً قائمة بشروط السياسة العامة، والتأثيرات المحتملة لكل سياسة (التكاليف والعوائد الفعلية والاجتماعية).**

مثال :

- إتباع سياسة نقدية: تقوم على تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة من خلال تسهيلات من جانب الجهاز المصرفي للإقراض الصغير والمتناهي الصغر : الأثر الاجتماعي خفض البطالة ومن ثم الفقر من 55% إلى 45%.
- إتباع سياسة مالية تقوم على تقديم الدعم النقدي أو العيني للفئات المهمشة من خلال مساعدات اجتماعية ،
- الأثر الاجتماعي : خفض الفقر من 55% إلى 52%.
- النتيجة (الأثر الايجابي الأعلى من نصيب السياسة النقدية)

المسؤولية والمشاركة

- يشارك عدد كبير من أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر: الحكومة والمجتمع المدني، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ووكالات التنمية الأخرى.
- وينبغي أن تقوم الحكومة بدور قيادي في هذه العملية،
- كما ينبغي على المجتمع المدني أن يشارك بأكبر قدر ممكن.
- مع اضطلاع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات التنمية بمهمة توفير الدعم التقني والمالي لهذه العملية.

دور الحكومة : القائد والمنسق بين شركاء التنمية

- الحكومة هي المسؤولة عن التنسيق الشامل لهذه العملية:
- في كثير من البلدان يتم ذلك عن طريق إنشاء وحدة/إدارة مستقلة، مسؤولة عن هذه المهمة بما في ذلك :-
- **تنظم الفعاليات** (المؤتمرات، جلسات العمل، حلقات دراسية) الهادفة لإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات مفتوحة وتبادل المعلومات بين شركاء التنمية خاصة المجتمع المدني.
- متابعة إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك الاستعداد لمناقشتها مع المؤسسات المالية الدولية.

- **<u>حيث تقوم الحكومة لهذا الغرض في كثير من الحالات بإقرار</u>** تأسيس لجان فنية أو مجموعات العمل، مهمتها توفير إطار دائم لأعداد وتطوير الورقة الاستراتيجية.
- وكثيرا ما تشمل هذه الأطر على خليط من مختلف أصحاب المصلحة.
- في عدد من الدول تقوم منظمات المجتمع المدني بتنسيق خاص (مستقل) يقوم بالمشاركة في عملية التشاور ، بغية زيادة الوعي ومحاولة إقناع واضعي السياسات من الجهات الحكومية .

دور المجتمع المدني

- **المجتمع المدني** يشمل جميع مجموعات أصحاب المصالح والأفراد إلى جانب الحكومة.
- وهو مصطلح يشير إلى الأشخاص والمنظمات، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والنقابات، وما إلى ذلك.
- حيث يجب على الحكومة وضع استراتيجية للحد من الفقر بالتعاون مع ممثلين لجميع هذه الجهات المعنية.

دور المؤسسات الدولية
(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)

تضم عضوية هاتين المؤسستين تقريبا جميع دول العالم، وتعني هذه المؤسسات بـ:-

- **تنظيم الاقتصاد العالمي، وتوفير المساعدة إلى العالم النامي وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال توفير الدعم المالي والتقني.**
- وكجزء من عملية إعداد الورقة الاستراتيجية، تقوم هذه المؤسسات بتقديم المشورة للبلدان، كما تقوم بإقرار المساعدات بشأن حجم الإقراض وشروطه.

- كما يقوم البنك الدولي بصياغة الكتاب المرجعي عن استراتيجيات الحد من الفقر، التي تنص على المبادئ التوجيهية الأساسية لإعداد الورقة الاستراتيجية.
- **بمعنى انه لتلك المنظمات أو المؤسسات الدولية دورا هاما في** عملية صياغة الورقة الاستراتيجية: -
- حيث أنها توفر أساسا المشورة الفنية لكل من الحكومة والمجتمع المدني.
- كما أنها تقدم الدعم المالي لجميع مراحل العملية، وكذلك بعض الخبرات للمؤسسات الوطنية.

بعض مواطن الاهتمام في نموذج تصميم / إعداد "الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر" وفقا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

صياغة الورقة الاستراتيجية :

(أ) : **التحليل الدقيق للفقر : يمثل هذا الامر** نقطة الانطلاق لعملية صياغة الورقة، والذي يهدف إلى المساعدة في فهم أسباب وعواقب الفقر داخل البلد، وذلك عن طريق جمع وتحليل البيانات الكمية (مثل عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر)، وكذلك البيانات النوعية (مثل المشاعر والآراء الفردية للأشخاص المتضررين – أصحاب المعاناة).

- **كذلك يساعد تحليل الفقر في التعرف** على القضايا ذات الأولوية.

- ويتم إنجاز هذا التحليل من خلال عدة خطوات يتم خلالها قيام مختلف أصحاب المصلحة بمناقشة المسودات المختلفة لاستراتيجية الحد من الفقر حتى بلوغهم توافق في الآراء.
- عادة ما يتطلب هذا قدرا كبيرا من الوقت: حيث ان إنشاء ورقة يستغرق في المتوسط 24 شهراً.
- مما يستدعي صياغة الورقة المؤقتة أو المرحلية، الى أن يتم الوصول إلى إعداد النسخة الكاملة/النهائية،

- ومع ذلك، فإن العائق في اعداد الورقة المؤقتة/المرحلية هو تدني مشاركة المجتمع المدني (طبقا لتجارب البنك الدولي).
- **وبعد الوصول الى اعداد الورقة النهائية**، تقوم الحكومة بإرسالها في صيغتها النهائية إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتقييم والموافقة. ومن ثم تبدأ **مرحلة التنفيذ.**
- الورقة تتضمن المسؤوليات المختلفة والميزانية المفترضة للتنفيذ مما يعني تعديل الميزانية السنوية للقطر وفقاً للميزانية المقترحة في الورقة.

(ب) الرصد والتقييم:

- على الحكومة أن تقدم تقارير مرحلية (مرة واحدة في السنة) للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي).
- في السنة الأخيرة من مرحلة التنفيذ، يجتمع كافة أصحاب المصلحة مرة أخرى لتقييم كامل للاستراتيجية من أجل إعادة النظر في فيها.
- **وتبين التجربة أن تنقيح استراتيجية الحد من الفقر يتطلب عملا كبيرا ، لأنه يبدأ عادة خلال تنفيذ ورصد مرحلة تقدم الإنجاز الفعلي.**

(ج) التمويل

- **الميزانية الوطنية للدولة هي المصدر الأساسي لتمويل إعداد وتنفيذ الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر.** ومع ذلك :-
- فإن عددا متزايدا من الجهات المانحة تدعم الورقة الاستراتيجية بصفة مباشرة، عبر دعم الموازنة الحكومية بدلا من توفير المال للمشاريع والبرامج الأخرى كما في التجارب السابقة في الماضي.

اطر متنوعة للحد من الفقر :
«تحويلات العاملين في الخارج قناة لدعم المجتمعات المحلية وتخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة».

- المعالجة الاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج : تناظر معالجة عوائد التصدير (للدول المستقبلة للتحويلات او المصدرة لعمالتها الوطنية)، وتناظر الانفاق على الواردات بالنسبة للدول المصدرة للتحويلات او المستضيفة للعمالة الوافدة).
- وبذلك فان تنشيط هذا الباب للتعاون بين الدول هو باب مناظر لتنشيط التبادل السلعي (سوق السلع) ولكن في مجال اخر لاحد عوامل العملية الانتاجية (سوق العمل).

- طبقا لإحصاءات العام 2013، بلغ عدد العاملين خارج أوطانهم حوالي 230 مليون عامل.
- قاموا بتحويل نحو 551 مليار دولار (للهند 71 مليار $ - للصين 60 مليار $ - للمكسيك 26 مليار دولار – للفلبين 22 مليار دولار ...).
- وكانت نسبة هذه التحويلات للناتج المحلي الإجمالي الأعلى في دول (طاجكستان – قيرغستان - ليسوتو...).
- هذا في الوقت الذي بلغت فيه قيمه المساعدات الرسمية لنفس العام 414مليار دولار!!.

تطور إجمالي قيمة تحويلات العاملين للفترة 1970- 2013
(التدفقات الداخلة للعالم – 166دولة - مليون $)

العام	إجمالي تحويلات العاملين - مليون $
1970	1,711
1980	35,814
1990	64,034
2000	123,907
2010	457,597
2011	511,353
2012	531,096
2013	551,154

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

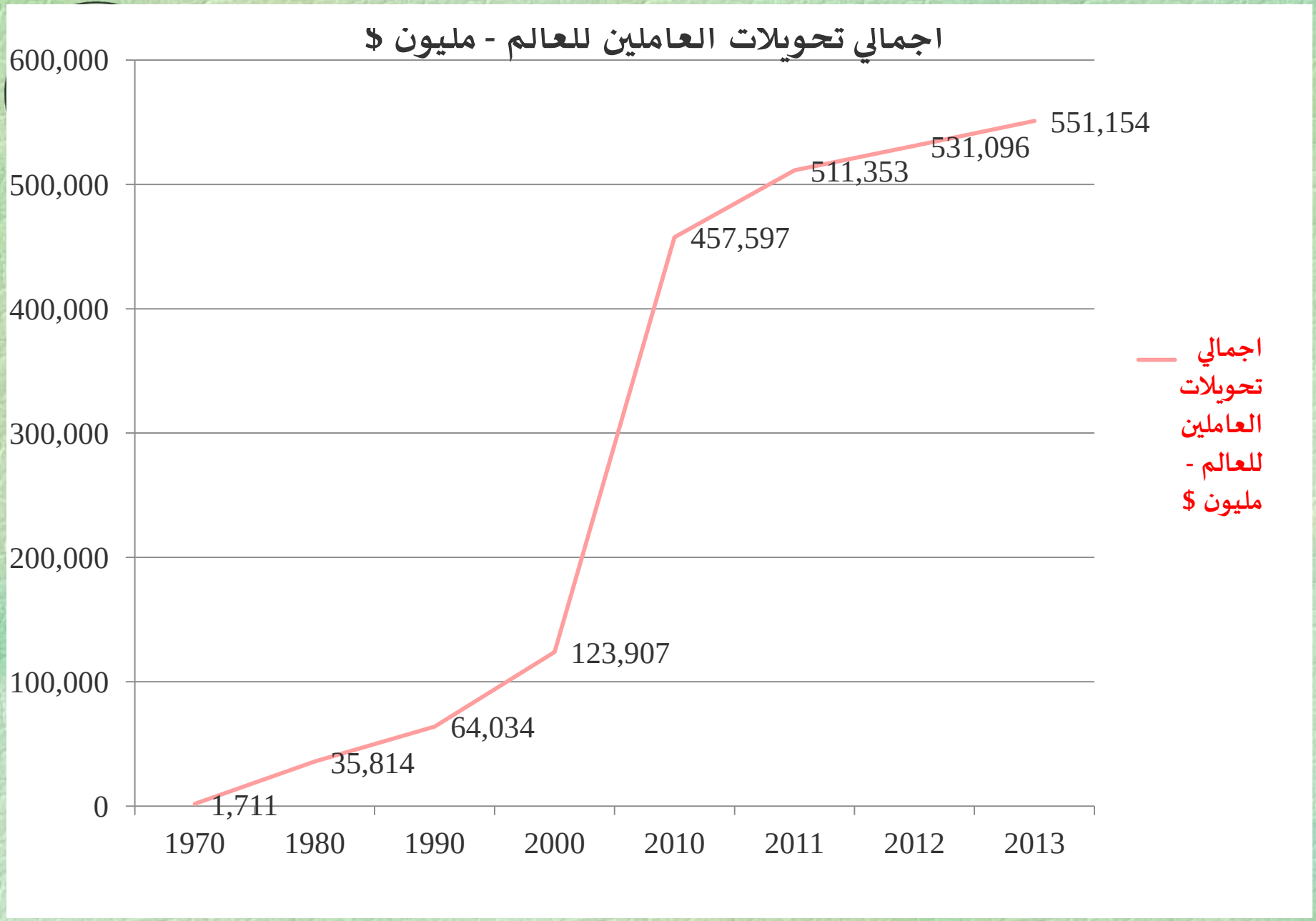

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

Figure 1.1: Remittance flows are large, and growing

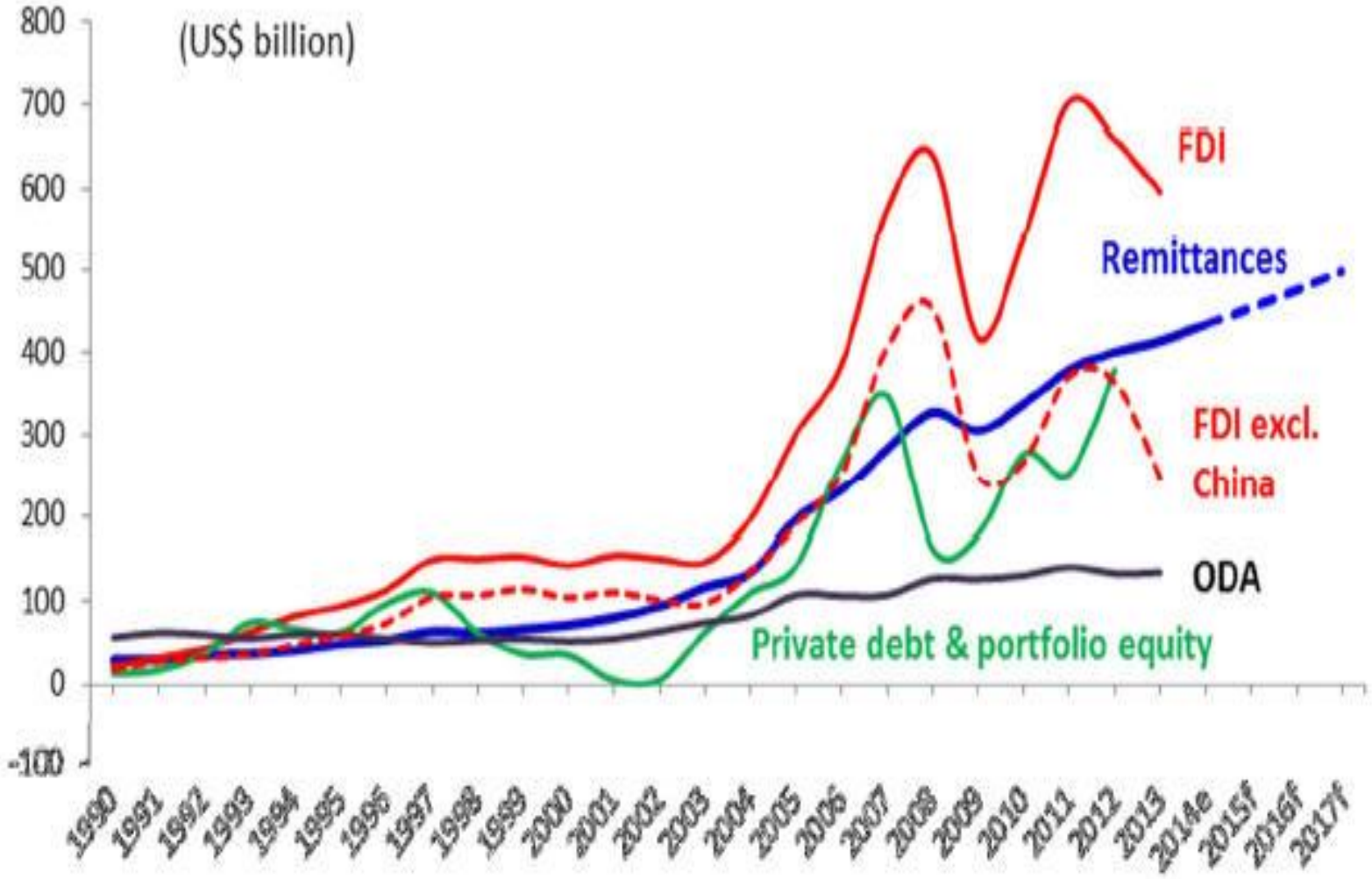

Sources: World Development Indicators and World Bank Development Prospects Group

دول العالم والدول العربية الأكثر اعتمادا على تحويلات العاملين
« نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي للعام 2013»

(ranking for 166 country)	Remittances as a share of GDP	country
1	42.1%	Tajikistan
5	24.4%	Lesotho
7	21.2%	West Bank and Gaza
12	17.0%	Lebanon
21	10.8%	Jordan
27	9.8%	Philippines
29	9.6%	Sri Lanka
31	9.3%	Yemen, Rep.
32	9.0%	Comoros
41	6.6%	Morocco
42	6.6%	Egypt, Arab Rep.
49	4.9%	Tunisia
57	3.7%	India
60	3.5%	Syrian Arab Republic
70	2.3%	Djibouti
105	1.0%	Algeria
115	0.6%	Sudan

المعهد العربي للتخطيط المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

إجمالي تحويلات العاملين لعدد من الدول العربية (1980 – 2013) - مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/ GDP 2013 (%)
Algeria	406	352	..	2,044	1,942	1,942	2,000	1.0%
Comoros	2	10	..	38	48	56	59	9.0%
Djibouti	..	..	12	33	32	33	33	2.3%
Egypt, Arab Rep.	2,700	4,280	2,850	12,453	14,324	19,236	17,833	6.6%
Iraq	..	..	..	177	223	271	271	0.1%
Jordan	794	499	1,845	3,517	3,368	3,490	3,643	10.8%
Lebanon	..	..	..	6,914	6,913	6,918	7,551	17.0%
Morocco	1,050	2,010	2,160	6,423	7,256	6,508	6,882	6.6%

(تابع) إجمالي تحويلات العاملين لعدد من الدول العربية (1980 – 2013) - مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/ GDP 2013 (%)
Oman	35	39	39	39	39	39	39	0.0%
Qatar	..	..	..	..	574	803	574	0.3%
Saudi Arabia	..	..	..	236	244	246	269	0.0%
Sudan	263	62	641	1,100	442	401	424	0.6%
Syrian Arab Republic	774	385	180	1,623	1,623	1,623	1,623	3.5%
Tunisia	319	551	796	2,063	2,004	2,266	2,291	4.9%
West Bank and Gaza	..	..	1,010	1,509	1,666	2,060	2,520	21.2%
Yemen, Rep.	..	1,500	1,290	1,526	1,404	3,351	3,343	9.3%

- تشكل تحويلات العاملين في الخارج احدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.
- **وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، أهمها :-**
- **أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه.**
- غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة صافية لتحويلات العاملين.

- أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين في الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تعتبران مرسلة صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى.

انعكاسات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاديات المستقبلة للتحويلات والأوضاع المعيشية للمواطنين – للدول العربية.

(1) **تشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية** لدعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي فيها، حيث **أظهرت الشواهد الإحصائية :-**

- وجود ارتباط وثيق بين تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص من جهة، وتحويلات العاملين مع الاستثمار المحلي من جهة أخرى في الدول العربية المستقبلة للتحويلات (بعض المشروعات والأنشطة الصغيرة).
- حيث تتساوى تقريبا (ميل للارتفاع) درجة ارتباط تحويلات العاملين وإجمالي الاستثمار عن درجة ارتباط تحويلات العاملين بالاستهلاك الخاص في دول كالجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس.

- ويعني ذلك أن تحويلات العاملين تتجه بشكل متساوٍ تقريباً نحو الاستثمار ودعم الاستهلاك في تلك الدول،
- بينما تقل درجة الارتباط بالاستثمار عن درجة الارتباط بالاستهلاك الخاص في حالة الأردن وموريتانيا وعُمان والسودان وسورية واليمن، **ويعني ذلك أن تحويلات العاملين في تلك الدول تميل اكثر نحو دعم الاستهلاك العائلي لديها.**
- **أي انها تتجه مباشرة لزيادة الانفاق (الموجه للاستهلاك لتلبية متطلبات الحاجات الأساسية الغذائية + الحاجات غير الغذائية).**
- **أي ان له دورا مباشرا في تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية.**

(2) **وفي جانب آخر**، تتميز تحويلات العاملين عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبكون اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات.

- أي أن تحويلات العاملين ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات.

(3) كما تسهم تحويلات العاملين أيضاً في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل.

- وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان، على سبيل المثال، تتحسن من(B-) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (B+) عند احتسابها.

(4) فيما يخص أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات، فقد بينت الشواهد الإحصائية فيما يخص الدول العربية المستقبلة للتحويلات، وجود أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو في عدد من الدول المستقبلة للتحويلات.

- إلا أن نتائج احدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي قد أشارت إلى أن الشواهد الإحصائية في حالة الدول النامية عموما لا تؤكد وجود تأثيرات إيجابية **بصورة واضحة** لتحويلات العاملين على معدلات النمو في غالبية الدول النامية.

- ويعزى ذلك إلى كون تحويلات العاملين قد تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للأسر المستقبلة للتحويلات، وبالتالي قد لا تحفزها على البحث عن وظائف في سوق العمل.
- كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها السلبية على النمو في الدول المستقبلة للتحويلات في الأجل الأطول، وذلك عند الأخذ في الاعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلة للتحويلات بحثاً عن دخول أعلى مجزية.

التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المستقبلة لتحويلات العاملين

(1) يتمثل التحدي الأول في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ عام 2000، إلا أنها لا تزال مرتفعة.

- وتعزى أهمية هذا التحدي لكون نسبة عالية من تحويلات العاملين تتم حالياً خارج القنوات الرسمية، الأمر الذي يضعف الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين على القطاع المصرفي.

- ولتوجيه المزيد من التحويلات من القنوات غير الرسمية الى القنوات الرسمية، فمن المفيد أن تعمل الدول المستقبلة للتحويلات على تحسين البيئة الاستثمارية فيها بشكل عام، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة الانتشار المصرفي، وتطوير شبكة الصرف الآلي، مما سيساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل اليه.

(2) **أما التحدي الآخر**، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلباً على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلة لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- ومن الممكن تخفيف ذلك الأثر السلبي بتوعية الأسر المستقبلة للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها.
- ويشار في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، إلى أهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي في الدول المستقبلة للتحويلات، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها وتوفير حد أدنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المستلمة لتحويلات العاملين في الخارج.
- كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تسهم في تحقيق أرباح نقدية لها، إضافة لأمر أهم وهو مساهمتها في إدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم.

سياسات واجراءات رفع الكفاءة والفعالية الاقتصادية لتحويلات العاملين

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في :-

- تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات من خلال :-

(أ) سياسات وبرامج العمل بالنسبة للدول المستقبلة لتحويلات العاملين.

- تتبلور هذه السياسات حول :-
- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات.
- إصلاح وتطوير الخدمات المصرفية.
- زيادة فرص وخيارات الاستثمار.
- تؤدي هذه السياسات الى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.

هذا اضافة لاحد اهم السياسات المحورية المرتبطة بتحفيز جانبي العرض والطلب على العمالة الوطنية من خلال :-

- تطوير ومواءمة راس المال البشري (الوطني/المحلي): التعليم – التدريب - المهارات.
- وكذلك دراسة وتحليل هياكل اسواق العمل واتجاهاتها في الدول المستضيفة.
- وهو الامر الذي سيقود الى رفع تنافسية ومهارات العمالة الوطنية في الاسواق الخارجية، بما يضمن زيادة اعدادها وكذلك انتاجيتها ومن ثم عوائدها المتوقعة.
- ويضمن كذلك استيفاء حاجات ومتطلبات التنمية والتطوير والحداثة في اسواق واقتصادات الدول المستضيفة .

- تسهيل وتسريع إجراءات التحويلات من العاملين في الخارج الى ذويهم في الداخل ويدخل في هذا الاطار الدور الحديث لتكنولوجيا الاتصالات في التحويلات المالية.
- لاسيما من خلال استخدام تقنيات الخدمات المالية عن طريق الهاتف، والتي تمثل وسيلة اسرع واقل تكلفة مما يحفز النشاط المصرفي ويرفع من مستويات التعامل مع القطاع الرسمي.
- وكذلك يحفز على اتمام التحويلات المالية ذات القيمة الصغيرة اعتمادا على ما اصبح يسمى عالميا بـ Digital Payments،

- يذكر انه طبقا للإحصاءات فقد ارتفع وتنامي هذا الاتجاه العالمي، حيث ارتفع عدد الخدمات المالية المقدمة من خلال الهاتف وبطاقات الدفع الذكية ATM في الدول الفقيرة (في افريقيا جنوب الصحراء، وشرق اسيا والمحيط الهادئ) من 16 خدمة مالية عام 2008 الى 219 خدمة مالية عام 2013 (GSMA 2014).
- كما ارتفع عدد الحسابات المالية المسجلة على الهاتف من 100 مليون حساب عام 2012 الى 200 مليون حساب عام 2013.
- وهو الامر الذي يحظى بأهمية وحيوية عالية جدا في مجال تحسين معيشة العديد من الشرائح الفقيرة في الدول العربية (الارياف والنجوع والمناطق النائية).

- ومع ذلك لا زالت هذه التحويلات تمثل نحو 2.0% فقط من التحويلات الكلية للعاملين في الخارج (حيث بلغت قيمتها نحو 10 مليار دولار من اصل نحو 542 مليار دولار للعام 2013.
- يتطلب الامر فتح المنافسة بين شركات الهاتف ومنع الترتيبات الثنائية (الاحتكارية) بين شركات الاتصالات وشركات تحويل الاموال لضمان المنافسة الكاملة الدافعة لخفض تكاليف التحويل وزيادة سرعة وكفاءة عمليات التحويل.
- كما يواجه التوسع في ذلك الاتجاه مخاطر عديدة اهمها :-
- غسيل الاموال – تمويل الارهاب – جاهزية النظام المصرفي وانتشاره وقدرة فروعه على توفير متطلبات الصرف.

الحد من الفقر : توسيع نطاق الخدمات المصرفية:

صيغة لتقليص الفقر في العالم العربي

تأسيسا على ما سبق فان الارتباط بين الافراد والقطاع المصرفي وطنيا هو بحد ذاته أداة من أدوات من الحد من الفقر.

حيث تشير تقديرات قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن أكثر من 2.5 مليار شخص من مختلف أرجاء العالم محرومون من خدمات المؤسسات المالية الرسمية (تتركز النسب الأكبر في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية).

يضع ذلك الفقراء في وضع سيء بشكل ملحوظ ، ويحد بدرجة كبيرة من قدرتهم على تسهيل مدفوعاتهم والانخراط في نشاط اقتصادي منتج، بالمستويات والإمكانات الكافية لانتشالهم من الفقر، ويقدم ذلك أيضا تفسيرا لسبب ضعف أداء برامج خفض الفقر في منطقة مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- ورغم ارتفاع معدل انتشار الحسابات المصرفية - الذي يقاس كنسبة مئوية لعدد من تزيد أعمارهم على 15عام ويملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية -في العديد من دول الخليج (الكويت 87 % وعمان 74% وقطر 66 %).
- فإن المعدل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام بلغ في عام 2011، حوالي 18 % وهو الأدنى على مستوى أقاليم العالم .

- فدون حسابات مصرفية أو أي شكل من العلاقات مع مؤسسات مالية رسمية لا يملك الفقراء وسيلة رسمية للادخار أو الائتمان أو خدمات التأمين، ما يحرمهم من فرص تحقيق الدخل،
- مثل تأسيس شركة صغيرة أو الدخول في مشروع.
- ومن أجل تحسين معدلات نجاح برامج الحد من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتطلب الامر استراتيجية واضحة تركز على توصيل الخدمات المالية.
- وهو الامر الذي يرتبط بالتوعية بوجه عام وبالتعليم بوجه خاص.

- وتظهر الأنماط العالمية أن النساء والشبان والأقل تعليما وسكان الريف ومن هم في الدرجات الاقتصادية الأدنى هم الأقل وصولا للخدمات المصرفية بالمقارنة بغيرهم
- ومع ذلك، يظل التعليم ، ضمن هذه العوامل الأخرى، الأكثر قدرة فيما يبدو على إحداث فرق.
- فنسبة 43 %من الحاصلين على تعليم جامعي أو درجات أعلى من التعليم لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية بالمقارنة بما يبلغ 14 % فقط من الحاصلين على التعليم الابتدائي أو درجات أقل من التعليم.

معدلات انتشار الحسابات
الحسابات في مؤسسات مالية رسمية (لمن هم 15 عاماً أو أكبر)

البيان الاجمالي	البيان التفصيلي	العالم(%)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (%)
الإجمالي	الإجمالي	50	18
نوع الجنس	ذكر	55	23
	أنثى	47	13
الفئة العمرية	15-24	37	13
	24-64	55	20
	65+	54	20
بين خميسيات الدخل	الأشد فقرا	38	7
	الخُميّس الثاني	45	10
	الخميس الثالث	52	14
	الخميس الرابع	57	15
	الأكثر ثراء	67	25
المستوى التعليمي	الابتدائي أو أقل	37	14
	ثانوية	62	19
	الجامعي أو أعلى	83	43
الإقامة	الريف	44	9
	الحضر	60	19

المصدر: ديميرج- كانت وكلير (2012)

- تؤدي زيادة القدرة على الحصول على التعليم الجيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تمكين صناع السياسات من معالجة الفقر من زاويتين مختلفتين .
- الأولى: أن المزيد من التعليم الجيد سيؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من أعداد الفقراء وشدة الفقر على المدى الطويل.

- **الثانية:** أن التعليم يمكن أن يزيد بشكل ملحوظ فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية، والمعروف أن لها أثر كبير على زيادة الدخل عن طريق دعم أنشطة المشروعات وتسهيل سبل الإنفاق على التعليم والتغذية والصحة وهو ما يمثل أهمية كبرى على المدى البعيد في دعم رأس المال البشري .

- وبلا شك فإن زيادة القدرة على الوصول للتعليم العالي سيكون لها أثر أكبر بكثير في دول مثل اليمن والعراق ومصر التي تشهد معدلات منخفضة من الوصول للتعليم العالي (10) و 16 و 30 %على التوالي).
- وبالتركيز بشكل واضح على الربط بين التعليم والاشتمال المالي كمسار للحصول على الخدمات المالية ، يمكن تدعيم البرامج الإقليمية والقطرية لمسار الإفلات من الفقر.